

تقرير المراجع المستقل

إلى السادة المساهمين في
شركة المصانع العربية للمأكولات والالبان (فاديكو)
(شركة سعودية مساهمة)
التقرير عن مراجعة القوائم المالية

الرأي

لقد راجعنا القوائم المالية لشركة المصانع العربية للمأكولات والالبان (فاديكو) ("الشركة")، والتي تشمل قائمة المركز المالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ وقائمة الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر وقائمة التغيرات في حقوق الملكية وقائمة التدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ والإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية بما في ذلك ملخص للسياسات المحاسبية المهمة. وفي رأينا، فإن القوائم المالية المرفقة تعرض بشكل عادل، من جميع الجوانب الجوهرية، المركز المالي للشركة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية، والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين.

أساس الرأي

لقد قمنا بالمراجعة وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية. ومسؤولياتنا بموجب تلك المعايير موضحة بمزيد من التفصيل في قسم "مسؤوليات المراجع عن مراجعة القوائم المالية" الوارد في تقريرنا. ونحن مستقلون عن الشركة وفقاً لقواعد آداب المهنة الدولية للمحاسبين المهنيين (متضمنة معايير الاستقلال الدولية) الصادرة عن مجلس المعايير الدولية لآداب مهنة المحاسبين والمعتمدة في المملكة العربية السعودية، وقد وفينا أيضاً بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لتلك القواعد. وفي اعتقادنا فإن أدلة المراجعة التي حصلنا عليها تعد كافية ومناسبة لتوفير أساس لرأينا.

الأمر الرئيسية للمراجعة

الأمر الرئيسية للمراجعة هي تلك الأمور التي كانت لها، بحسب حكمنا المهني، الأهمية البالغة عند مراجعتنا للقوائم المالية للفترة الحالية. وقد تم تناول هذه الأمور في سياق مراجعتنا للقوائم المالية ككل، وعند تكوين رأينا فيها، ونحن لا نقدم رأياً منفصلاً في هذه الأمور. لكل أمر أدناه، يتم تقديم وصفنا لكيفية معالجة مراجعتنا للأمر في هذا السياق.

الأمر الرئيسية للمراجعة	كيفية معالجة الأمر الرئيسي في مراجعتنا
تقييم المخزون	كجزء من عملية المراجعة فقد قمنا بالتالي: • قمنا بتقييم مدى ملاءمة السياسة المحاسبية المستخدمة من قبل الشركة لقياس المخزون. • لقد حضرنا جرد المخزون في نهاية السنة ولاحظنا حالة المخزون من حيث وجود مخزون تالف وبطيء الحركة. • استفسرنا من موظفي الإدارة عن مبررات تسجيل مخصص / عكس المخزون وتقديراتهم لتقييم المخزون. • قمنا باختبار على أساس العينة لصافي القيمة القابلة للتحقق للمخزون من خلال مقارنة صافي القيمة القابلة للتحقق بالتكلفة والمخصص المسجل لاستنتاج ما إذا كان المخزون قد تم تسجيله بسعر التكلفة أو صافي القيمة القابلة للتحقق، أيهما أقل. • تقييم مدى كفاية وملائمة الإفصاحات في القوائم المالية.
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢، بلغ المخزون ١١,٠٢ مليون ريال سعودي (٣١ ديسمبر ٢٠٢١: ٩,٨١ مليون ريال سعودي). يدرج المخزون بسعر التكلفة أو صافي القيمة القابلة للتحقق، أيهما أقل. في تاريخ كل تقرير، تقوم الإدارة بمراجعة تقييم المخزون وتخفيض تكلفة المخزون إلى صافي القيمة القابلة للتحقق. يعتبر تقييم المخزون من أمور المراجعة الرئيسية بسبب حجم الرصيد والأحكام الهامة التي اتخذتها الإدارة في تقييم المخزون. يرجى الرجوع إلى إيضاح ٣ حول السياسة المحاسبية وإيضاح ١١ للاطلاع على الإفصاحات ذات الصلة.	

تقرير المراجع المستقل (تتمة)

إلى السادة المساهمين في
شركة المصانع العربية للمأكولات والالبان (فاديكو)
(شركة سعودية مساهمة)
التقرير عن مراجعة القوائم المالية (تتمة)

معلومات أخرى

تتكون المعلومات الأخرى من المعلومات الواردة في التقرير السنوي للشركة، بخلاف القوائم المالية وتقرير المراجع عنها. مجلس الإدارة هو المسؤول عن المعلومات الأخرى في تقريره السنوي. من المتوقع أن يتاح لنا التقرير السنوي للشركة بعد تاريخ تقرير المراجعة. لا يغطي رأينا في القوائم المالية المعلومات الأخرى ولا نبدي أي شكل من أشكال الاستنتاج التأكيدي بشأنها. فيما يتعلق بمراجعتنا للقوائم المالية، فإن مسؤوليتنا هي قراءة المعلومات الأخرى المحددة أعلاه عندما تكون متاحة، وعند القيام بذلك، فإننا ننظر فيما إذا كانت المعلومات الأخرى غير متوافقة بشكل جوهري مع القوائم المالية أو مع معرفتنا التي حصلنا عليها أثناء المراجعة، أو يبدو أنه تم تحريفه بشكل جوهري. عندما نقرأ التقرير السنوي للشركة، إذا خلصنا إلى وجود خطأ جوهري فيه، فنحن مطالبون بإبلاغ المسؤولين عن الحوكمة بالأمر.

مسؤوليات الإدارة والمكلفين بالحوكمة عن القوائم المالية

إن الإدارة هي المسؤولة عن إعداد القوائم المالية وعرضها بشكل عادل، وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية، والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين ووفقاً لنظام الشركات والنظام الأساسي للشركة، وهي المسؤولة عن الرقابة الداخلية التي ترى أنها ضرورية، لتمكينها من إعداد قوائم مالية خالية من التحريف الجوهري سواء بسبب غش أو خطأ. وعند إعداد القوائم المالية، فإن الإدارة هي المسؤولة عن تقييم قدرة الشركة على البقاء كمنشأة مستمرة وعن الإفصاح بحسب مقتضى الحال، عن الأمور المتعلقة بالاستمرارية، واستخدام أساس الاستمرارية في المحاسبة، ما لم تكن هناك نية لدى الإدارة لتصفية الشركة أو إيقاف عملياتها، أو ما لم يكن هناك خيار واقعي سوى القيام بذلك. والمكلفون بالحوكمة، أي مجلس الإدارة، هم المسؤولون عن الإشراف على آلية التقرير المالي في الشركة.

مسؤوليات المراجع عن مراجعة القوائم المالية

تتمثل أهدافنا في الوصول إلى تأكيد معقول عما إذا كانت القوائم المالية ككل تخلو من التحريف الجوهري سواء بسبب غش أو خطأ، وإصدار تقرير المراجع الذي يتضمن رأينا. والتأكيد المعقول هو مستوى عالٍ من التأكيد، لكنه لا يضمن أن المراجعة التي تم القيام بها وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية ستكشف دائماً عن التحريف الجوهري عند وجوده. ويمكن أن تنشأ التحريفات عن غش أو خطأ، وتعد التحريفات جوهرياً إذا كان من المتوقع بدرجة معقولة أنها قد تؤثر، منفردة أو في مجملها، على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون على أساس هذه القوائم المالية.

وكجزء من عملية المراجعة التي تتم وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية، فإننا نمارس الحكم المهني ونحافظ على نزعة الشك المهني طوال المراجعة. ونقوم أيضاً بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر التحريف الجوهري في القوائم المالية، سواء بسبب غش أو خطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات مراجعة تستجيب لتلك المخاطر، والحصول على أدلة مراجعة كافية ومناسبة لتوفير أساس لرأينا. ويعد خطر عدم اكتشاف التحريف الجوهري الناتج عن غش أعلى من الخطر الناتج عن خطأ، نظراً لأن الغش قد ينطوي على تواطؤ أو تزوير أو إغفال ذكر متعمد أو إفادات مضللة أو تجاوز للرقابة الداخلية.
- التوصل إلى فهم للرقابة الداخلية ذات الصلة بالمراجعة من أجل تصميم إجراءات المراجعة المناسبة في ظل الظروف القائمة، وليس لغرض إبداء رأي في فاعلية الرقابة الداخلية.
- تقييم مدى مناسبة السياسات المحاسبية المستخدمة، ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات المتعلقة بها التي أعدتها الإدارة.

تقرير المراجع المستقل (تتمة)

إلى السادة المساهمين في شركة المصانع العربية للمأكولات والالبان (فاديكو)

(شركة سعودية مساهمة)

التقرير عن مراجعة القوائم المالية (تتمة)

مسؤوليات المراجع عن مراجعة القوائم المالية (تتمة)

- التوصل إلى استنتاج بشأن مدى مناسبة استخدام الإدارة لأساس الاستمرارية في المحاسبة، وما إذا كان هناك عدم تأكد جوهري متعلق بأحداث أو ظروف قد تثير شكاً كبيراً حول قدرة الشركة على البقاء كمنشأة مستمرة استناداً إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها. وإذا خلصنا إلى وجود عدم تأكد جوهري، فإن علينا أن نلفت الانتباه في تقريرنا إلى الإفصاحات ذات العلاقة الواردة في القوائم المالية، أو علينا أن نقوم بتعديل رأينا إذا كانت تلك الإفصاحات غير كافية. وتستند استنتاجاتنا إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقرير المراجع. ومع ذلك، فإن أحداثاً أو ظروفًا مستقبلية قد تتسبب في توقف الشركة عن البقاء كمنشأة مستمرة.
 - تقويم العرض العام للقوائم المالية وهيكلها ومحتواها، بما فيها الإفصاحات، وما إذا كانت القوائم المالية تعبر عن المعاملات والأحداث التي تمثلها بطريقة تحقق العرض العادل.
- نقوم بإبلاغ المكلفين بالحوكمة فيما يتعلق، من بين أمور أخرى، بالنطاق والتوقيت المخطط للمراجعة والنتائج المهمة للمراجعة، بما في ذلك أي أوجه قصور مهمة في الرقابة الداخلية اكتشفناها خلال المراجعة.
- لقد زدنا أيضاً المكلفين بالحوكمة ببيان يفيد بأننا قد التزمنا بالمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة المتعلقة بالاستقلال، وأبلغناهم بجميع العلاقات والأمور الأخرى التي قد نعتقد بشكل معقول أنها تؤثر على استقلالنا، وبحسب مقتضى الحال تدابير الوقاية ذات العلاقة.
- ومن الأمور التي تم إبلاغها للمكلفين بالحوكمة، نحدد تلك الأمور التي كانت لها الأهمية البالغة عند مراجعة القوائم المالية للفترة الحالية، بناء على ذلك تعد الأمور الرئيسية للمراجعة. ونوضح هذه الأمور في تقريرنا ما لم يمنع نظام أو لائحة الإفصاح العلني عن الأمر، أو عندما، في ظروف نادرة للغاية، نرى أن الأمر ينبغي ألا يتم الإبلاغ عنه في تقريرنا بسبب أنه من المتوقع بشكل معقول أن تفوق التبعات السلبية لفعل ذلك فوائد المصلحة العامة من ذلك الإبلاغ.

بيكر تيلي م ك م وشركاه محاسبون قانونيون



ماجد منير النمر

(محاسب قانوني - ترخيص رقم ٣٨١)

الخبر في ٧ رمضان ١٤٤٤ هـ

الموافق ٢٩ مارس ٢٠٢٣ م